بيان صادر بتاريخ 2019/5/21 عن تجمع موظفي الجمارك اللبنانية

على أثر ما ورد في مشروع موازنة العام 2019 لجهة الغبن الذي سيلحق بالتعويضات المحقة لموظفي الجمارك، والمكرسة بموجب القوانين والأنظمة النافذة، بدأنا بإعتكافنا عن العمل في كافة المراكز والمرافئ الجمركية اعتباراً من يوم الجمعة الواقع فيه 2019/5/17؛

ولغاية تاريخه لم يتم الاستجابة لأي من هذه المطالب، علماً بأنها لا تصرف من بنود الموازنة وليس لها علاقة بخزينة الدولة بل هي بدل عن الأعمال الإضافية والخدمات الجمركية المجراة لحساب المكلفين وبناء لطلبهم، وخاصة على الحدود وعلى مدار الساعة؛

إلتزاماً بالمسؤولية المهنية والأخلاقية والوطنية، وحرصاً على مصالح المواطنين والتجار، نعلن تعليق الإعتكاف مؤقتاً الذي لم يكن سوى رسالة للسلطة السياسية لإعادة النظر بالمقررات المجحفة المتخذة بحقنا؛

فإننا نطالب النواب الكرام وكافة المعنيين لإعادة حقوقنا المسلوبة في مشروع الموزانة، علماً أن تجمع موظفي الجمارك اللبنانية لم يألوا جهداً حتى تحقيق المطالب، لجهة عدم المساس بالحقوق والمكتسبات لا سيما الرواتب والتعويضات التي تشكل حداً أدنى لضمانة العيش الكريم، ومكافحة الفساد وحماية الخزينة ومنع هدر المال العام.